مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٤٧

الجمعة، ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٨/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فلوسفيتش .... (بولندا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد سواريس
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٧٤٥، أدعو ممثل إسرائيل الى شغل مقعد الى طاولة المجلس؛ وأدعو المراقب الدائم عن فلسطين الى شغل مقعد الى طاولة المجلس؛ وأدعو ممثلي الأرجنتين والأردن وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان والفلبين وقطر وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان ومالطة وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج وهولندا واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بيلغ (إسرائيل) والسيد القدوة (فلسطين) مقعدين الى طاولة المجلس. وقام السيد بيتريا (الأرجنتين) والسيد أبو نعمة (الأردن) والسيد فرهادي (أفغانستان) والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) والسيد وسنومورتي (اندونيسيا) والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد كمال (باكستان) والسيد بوعلاي (البحرين) والسيد اموريم (البرازيل) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد سليم (تركيا) والسيد عبد الله (تونس) والسيد باعلي (الجزائر) والسيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) والسيد عروة (السودان) والسيد الخصيبي (عمان) والسيد مابيلانغان (الفلبين) والسيد الخليفة (قطر) والسيد كارسغارد (كندا) والسيد نونيز موسكويرا (كوبا) والسيد غراسيا (كولومبيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد مبارك (لبنان) والسيد بيس (مالطة) والسيد هاشمي (ماليزيا) والسيد السنوسي (المغرب) والسيد الأحمد (المملكة العربية السعودية) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد بيرتلنغ (هولندا) والسيد الأشطل (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن مناقشته للبند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/199 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من البرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير وفدي لكم على ما تتحلون به من قيادة رائعة في إدارتكم لدفة عملنا فيما يتصل بهذه الجلسة الرسمية التي نعقدها لبحث حالة المستوطنات في القدس الشرقية. وأرحب أيضا بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، الموجود معنا هذا المساء.

وما برح المجلس منذ بضعة أيام متفرغا لمناقشة هذه المسألة التي هي في غاية الأهمية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد اشترك بلدي في المناقشة باتخاذ موقف واضح ومحدد جيدا تأييدا للاستئناف الفوري لمفاوضات السلام بهدف تنفيذ اتفاقات أوسلو تنفيذا كاملا. وقد أجريت المفاوضات بشأن هذه الاتفاقات تحت قيادة رئيس وزراء إسرائيل الراحل والشهيد اسحق رابين، وهي قيادة اتسمت بنفاذ البصيرة والنشاط والشجاعة وحمل الراية من بعده رئيس الوزراء شمعون بيرس وخلفه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات.

وفي تلك المناسبة أعربت كوستاريكا بوضوح جدا عن عدم ارتياحها للقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بالبدء ببناء مستوطنة في منطقة هار حوما في القدس الشرقية. كذلك كرر بلدي تأييده للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وللمطالب الإسرائيلية العادلة والتاريخية بحدود آمنة.

وفي ذلك اليوم شددت حكومتي على أهمية دور الوساطة الذي يقوم به الرئيس كلينتون، وحكومة الولايات المتحدة تأييدا لإحلال السلام الراسخ والدائم والشامل في الشرق الأوسط. وقد سلمنا أيضا بالمساهمة القيمة التي يقدمها الرئيس حسني مبارك، رئيس مصر، وجلالة الملك حسين، ملك الأردن.

وقد جاءت كلمة بلدي في هذا السياق متفقة في نقاطها الجوهرية مع ما قاله جميع أعضاء مجلس الأمن في هذه القاعة. ووفقا لذلك فقد أعرب وفدي في الأيام التالية عن تأييده لنص مشروع القرار الذي قدمته بلدان الاتحاد الأوروبي على أساس فهم مؤداه أن محتويات النص تجسد بدقة ما أعرب عنه في المناقشة الرسمية.

وفي هذا الصدد، لمست كوستاريكا عدم وجود مفارقات بين النص الأوروبي وما قاله أعضاء المجلس، وكان بالإمكان أن يعرب مجلس الأمن بدقة وبصوت واحد عن جوهر توافق الآراء هذا. وما كنا نبغيه هو أن يتم الإعراب عن وحدة الأفكار هذه، سواء أكانت في شكل قرار أم في شكل بيان رئاسي. وفي رأي بلدي أن النقطة الهامة كانت ستتمثل في الإبقاء على وحدة تلك الرسالة في محتوى النص بغض النظر عن الشكل الذي يتم فيه الإعراب عن إرادة جميع أعضاء المجلس سواء أكان ذلك في شكل قرار أو بيان رئاسي.

ومما يؤسف له، أن عملية التفاوض اتخذت منحى مختلفا ولم يتم التوصل إلى توافق الآراء. وأعلنا أثناء المشاورات غير الرسمية، ونؤكد على ذلك مجددا الآن، أنه لو تمت المحافظة على تلك الوحدة في الفكر والرأي لكان ذلك أكثر فعالية بكثير - حتى لو لم يتم التعبير عنها في شكل قرار، وإنما في شكل بيان رئاسي. وإن وحدة الهدف هي ما تحتاجه عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعتقد أن تلك هي الرسالة التي ينبغي أن يبعث بها مجلس الأمن إلى أطراف الصراع كتعبير عن دعم المجتمع الدولي غير المشروط لعملية السلام واتفاقات أوسلو.

بيد أننا وقد واجهتنا حالة الأمر الواقع التي لم نكن نريدها حقا وتلك في رأينا ليست الحالة الفضلى، وإذ استنفدنا امكاناتنا في التأثير في المسائل بهدف الحفاظ على تلك الوحدة الضرورية في مجلس الأمن، فقد قررت حكومة كوستاريكا التصويت مع الأغلبية مؤيدة مشروع القرار المعروض على المجلس (S/1997/199) كتعبير عن تأييدها لعملية السلام، تحدوها نية صادقة وراسخة في أن تسجل رسميا تأييدها التام لاتفاقات أوسلو.

ورسالتنا هي أن روح أوسلو يجب أن يحافظ عليها مهما كان الثمن. فذلك هو الطريق الأوحد لتحقيق سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط. وتلك هي الرسالة التي نود أن نراها تتجسد في هذا القرار من جانب المجلس.

السيد العربي (مصر): لقد طلب وفد مصر أن يتحدث قبل التصويت على مشروع القرار المطروح أمام المجلس في الوثيقة S/1997/199 لإبداء الملاحظات التالية.

أولا، إن مشروع القرار المطروح إنما يعكس بأمانة ما عبَّرت عنه الوفود العديدة التي تحدثت خلال الجلستين الرسميتين اللتين عقدهما المجلس من قلق بالغ إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بوجه عام وقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بشأن جبل أبو غنيم بوجه خاص.

ثانيا، إن الاتجاه الكاسح لبيانات الوفود جاء مؤكدا مخالفة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي المستقرة ولمبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة، فضلا عن العديد من قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة. وقد يكون أهم من كل ذلك، أن هذا التوسع الاستيطاني يتعارض مع النص الصريح للالتزامات التعاقدية التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كما جاء بالتفصيل في بيان وفد مصر قبل يومين.

ثالثا، لا بد من التعبير عن بالغ الشكر والتقدير لوفود البرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لمبادرتها

بطرح مشروع القرار، الذي يأتي معبّرا من حيث الشكل والمحتوى عن الالتزام بأحكام الميثاق وبقواعد القانون الدولي ويعكس دعم الدور الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط، الذي نعتقد أنه هدف جميع أعضاء المجلس.

رابعا، سوف يصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار، الذي يأتي في نظرنا متسقا مع اعتقادنا بضرورة أن يأتي رد فعل المجلس متناسبا مع جسامة وآثار القرار الإسرائيلي. كما أن القرار يتسم بالتوازن وبالابتعاد عن المواجهة. وتأمل مصر بالنيابة عن المجموعة العربية وبالأصالة عن نفسها أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء وبأن يكون اعتماده خطوة نحو تعزيز ودعم السلام في الشرق الأوسط، خاصة وأن المشروع، في الفقرة الثالثة من المنطوق:

"يطلب إلى جميع الأطراف أن تواصل، حرصا على السلام والأمن، مفاوضاتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه، وأن تنفّذ الاتفاقات المعقودة في المواعيد المقررة لتنفيذها". (S/1997/199، الفقرة ٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/199.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليابان.

المعارضون:
الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا وصوت معارض واحد ولم يمتنع أحد عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار، نظرا لتصويت عضو دائم في المجلس ضده.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أثناء المناقشة الرسمية التي جرت في وقت سابق من هذا الأسبوع، استمعنا إلى آراء كثير من الوفود بشأن هار حوما - جبل أبو غنيم. وأصغينا إلى القلق العميق الذي تلقى به أعضاء المجلس نبأ قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء. واستمعنا إلى وفد تلو الآخر يعرب عن هذا القلق.

والولايات المتحدة تتشاطر هذا القلق أيضا. واسمحوا لي أن أكرر من جديد وجهات نظرنا. إن قرار حكومة إسرائيل يتعارض مع التقدم والإنجازات التي حققتها الأطراف حتى الآن. ولا نعتقد أن هذا النشاط يساعد عملية السلام، وكما ذكر الرئيس كلينتون، كنا نتمنى لو لم يتخذ هذا القرار. فهو يقوض الثقة الضرورية بصورة ماسة لتهيئة البيئة المناسبة لعقد مفاوضات ناجحة، ولا سيما بشأن القضايا الصعبة التي تتضمنها محادثات المركز الدائم.

واسمحوا لي أن أؤكد على هذه النقطة الأخيرة لأنها ذات أهمية قصوى. إن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يحتاج إلى عملية تفاوض صادقة، لا يقوم فيها أي طرف بعمل أي شيء من شأنه اجهاض المحادثات، أو إصدار حكم مسبق عليها أو تحديد نتيجتها بشأن أي من المسائل التي كانت الأطراف قد قررت معالجتها في مفاوضات المركز الدائم. وهذا هو منطق العملية التي شاركت الولايات المتحدة في رعايتها منذ مؤتمر مدريد، وهي العملية الوحيدة ذات المصداقية التي يمكن أن تؤدي إلى النتائج. والولايات المتحدة من جانبها ستفعل كل ما في وسعها لضمان أن تظل العملية محتفظة بمصداقيتها وأن يتسنى معالجة المسائل التي حدد النظر فيها في مفاوضات المركز الدائم بشكل صادق وعادل في إطار تلك المفاوضات.

وبناء هذا النوع من البيئة يقتضي أيضا أن تحرص الأطراف نفسها بصورة خاصة على تجنب اتخاذ إجراءات إجهاضية تحكم مسبقا على النتائج، وأن تحرص في نفس الوقت على رعاية مناخ من الثقة والأمل. والقرار المتعلق بهار حوما - جبل أبو غنيم يؤدي إلى العكس. وإننا نأسف لأن القرار قد اتخذ. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة الأعضاء في هذا المجلس، تحركت وعلى نحو مفهوم انطلاقا من رغبة في التصرف

حيال هذه الحالة بطريقة بناءة. ولكننا يجب أن نتوخى الحذر الشديد في الاستجابة للتطورات على نحو يدعم العملية التفاوضية ولا يقوضها ويشجع الشركاء في السلام ولا يثبط من عزيمتهم في السير على الطريق الذي وافقت على السير فيه معا - أي تسوية خلافاتها في محادثات تجري وجها لوجه.

هذه هي العملية التي أيدناها في مدريد وهذه هي العملية التي أثبتت مرة بعد الأخرى أنها تستطيع أن تحقق نتائج تبشر بحدوث تحول تاريخي للمسرح السياسي في الحلبة العربية الإسرائيلية.

ولسوء الحظ أن مشروع القرار هذا ما كان ليخدم تلك العملية.

لقد استمع الأعضاء إلى آرائنا حول عدم استصواب التدخل من الخارج في المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية. ولم نؤمن أبدا بأن المجلس، على الرغم من الدور المفيد الذي يستطيع أن يقوم به، والذي قام به في العمل من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، بأنه المحفل المناسب لمناقشة القضايا التي يجري التفاوض عليها الآن بين الأطراف. إنه ليس المحفل المناسب. وعلاوة على ذلك، ينطوي مشروع القرار هذا على بيانات عامة بشأن المركز القانوني للمستوطنات الفلسطينية التي اتفقت الأطراف ذاتها على معاملتها كقضية من قضايا المركز الدائم في المحادثات التي توشك أن تستأنف.

إني لا أقصد أن المجتمع الدولي لا ينبغي له أن يوضح آراءه حول قضايا هامة مثل عملية السلام في الشرق الأوسط. بل إننا بذلنا جهدا حسن النية، بهذه الروح، للعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء حول بيان رئاسي. وإن من واجبنا على أنفسنا، كأصدقاء ومؤيدين للأطراف المعنية، وتجاههم، أن نعرب عن آرائنا بصراحة. ولكن لا ينبغي أن نتوهم أن إجراء من المجلس يلقي اللائمة على طرف أو آخر أو يقحمنا في محادثات المركز الدائم هو الطريق الصحيح لمعالجة الموضوع.

وسجِل الشهور القليلة الماضية يثبت أن الأطراف، نفسها يمكنها، وهي تعمل بيد واحدة، أن تحل الكثير من القضايا المعلقة المعروضة عليها. فبالرغم من كل التكهنات والجدل السياسي الكبير، فقد نجحت في التوصل إلى الاتفاق حول الخليل. وأعلنت إسرائيل، أمس، المرحلة الأولى من عمليات جديدة لإعادة الانتشار. وهذه الخطوة تمثِّل توسيعا جادا للسلطة الفلسطينية. وهي المرحلة الأولى من ثلاث مراحل. ونأمل أن تقوم إسرائيل بأكثر من ذلك في المرحلتين الثانية والثالثة. وفي الوقت نفسه، اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على مفاوضات فورية وموازية حول مطار غزة والمرور الآمن وقضايا أخرى.

وينبغي التعجيل بهذه المفاوضات، فهذه هي الصكوك التي تستعملها الأطراف لحسم خلافاتها وعلينا أن نساعد في خلق أفضل بيئة ممكنة لإجراء هذه المفاوضات لكي تكلل بالنجاح.

وما ينبغي لنا أن نفعله أمر واضح. يجب أن نكرر دعمنا للمنجزات التي حققها الشركاء حتى هذا التاريخ واحترامنا لالتزامهم بالعمل معا في سبيل تحقيق الهدف المشترك - وهو إيجاد شرق أوسط يسوده السلام والرخاء - دون تدخل أطراف خارجية. ويؤسفني أن أقول إن مشروع القرار هذا لا يساعد على التقدم إلى الأمام نحو هدفنا المشترك. وبناء على ذلك، اضطرت الولايات المتحدة إلى التصويت ضده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل فلسطين الكلمة. وأدعوه الآن للإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): اسمح لي أولا أن أعبر عن ترحيبي بوجود سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بيننا هذا اليوم.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر الجزيل لأعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح القرار الوارد في الوثيقة S/1997/199 - للعضو العربي في مجلس الأمن، ولأعضاء حركة عدم الانحياز، ولكل الأعضاء الآخرين. وأود أن أتقدم بشكر خاص للدول التي تبنَّت مشروع القرار وقدمته للمجلس: البرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ولا شك أن لهذا التبني الأوروبي قيمة سياسية هامة حيث نقدِّر الدور الأوروبي الإيجابي هنا في مجلس الأمن وبالنسبة لعملية السلام بشكل عام.

وأريد أيضا أن أعبر عن تقديرنا لكل الدول التي تحدثت أمام المجلس وعبرت عن موقف دولي موحد وواضح. وكان ذلك الموقف ناقدا للقرار الإسرائيلي ببناء المستعمرة الجديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، ومطالبا إسرائيل بالامتناع عن البناء وعن أية نشاطات استيطانية في الأرض المحتلة، بما في ذلك القدس، وداعما لعملية السلام وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الأطراف. لقد أرسل المجتمع الدولي بالفعل من هذه الزاوية رسالة واضحة لحكومة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال. نرجو أن تتلقاها تلك الحكومة بالحكمة المطلوبة.

إن الأهمية المركزية للقدس والخطورة الشديدة الناتجة عن القرار الإسرائيلي حتَّم أن يكون هناك إصرار فلسطيني وإصرار عربي على ضرورة اعتماد المجلس قرارا واضحا في هذا المجال. ولم يكن ممكنا على الإطلاق القبول بموقف مائع لا يرقى إلى مستوى الحدث من حيث الصيغة أو من حيث الجوهر. ومع ذلك، فقد أبدينا المرونة اللازمة ووافقنا على المشروع الأوروبي كما هو، حرصا على تمكين المجلس من القيام بمسؤولياته، وأملا في تحقيق التوافق بين أعضائه.

وبالرغم من ذلك، بالرغم من النص المعتدل والمرونة في التوقيت والاستجابة لبعض الطلبات، لم يتمكن المجلس من القيام بمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، واعتماد مشروع القرار بسبب ممارسة إحدى الدول الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو). ويأتي هذا مقابل الإجماع الدولي الذي تم التعبير عنه في المجلس ومقابل الضرر الشديد الذي يسببه القرار الإسرائيلي لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومقابل الضرر الأكبر الذي سوف يسببه فشل المجلس في اعتماد القرار، ومقابل الأهمية المركزية للقدس بالنسبة للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، وأهميتها لأصحاب الديانات السماوية الثلاث وللمجتمع الدولي عموما.

في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، قام وفد الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار حصل على ١٤ صوتا حول موضوع يتعلق بالقدس أيضا، عندما قامت إسرائيل بمصادرة أراض يملكها العرب الفلسطينيون في القدس. وقد كان ذاك، على ما أعتقد، الفيتو الأمريكي الأول بعد انتهاء الحرب الباردة.

واليوم، ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، أي بعد أقل من عامين، يأتي الفيتو الثاني على موضوع القدس أيضا. ونحن نعتقد أن هذا الموقف سيعقد عملية السلام ولن يساعد في دفع الأمور الى الأمام.

إن عدم تراجع إسرائيل عن قرارها وعدم التزامها بالاتفاقات المعقودة سيقود حتما الى تراجع العملية وإلحاق أضرار بالغة بها.

ونحن نعتقد أن مجلس الأمن سيبقي دائما مسؤولا عن الأمن والسلم الدوليين بما في ذلك في الشرق الأوسط. والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين لحين حل القضية من كافة جوانبها. ولا يمكن مطلقا أن تكون عملية السلام والاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية سببا في إنهاء مسؤوليات الأمم المتحدة وسببا لعدم تدخل المجلس حتى في حالات انتهاك هذه الاتفاقيات.

بالإضافة الى ذلك، فإن المنهج الذي يطرحه البعض يبدو وكأنه يقترح أن من حق إسرائيل أن تتخذ خطوات أحادية الجانب تفرض من خلالها حقائق جديدة على الأرض؛ وفي نفس الوقت فإن على الجانب الفلسطيني أن يلتزم بحل المشاكل الناتجة عن ذلك من خلال المفاوضات. وهذا بالطبع لم يكن ولن يكون مقبولا لنا وأرجو ألا يكون مقبولا للمجتمع الدولي.

إن القدس هي قضية مركزية بالنسبة لنا، ونحن لن نتراجع بشأنها وبشأن حقوقنا التاريخية فيها. وبالتالي، فإن لزاما علينا أن نلجأ هنا الى كافة الجهات المختلفة في الأمم المتحدة لطرح قضيتنا العادلة. وبناء عليه، وبالرغم من شكرنا وتقديرنا لكم جميعا، ولكن على ضوء عدم تمكن المجلس من القيام بمسؤولياته، فإننا سوف نطلب من أعضاء الأمم المتحدة الموافقة على عقد الجمعية العامة بشكل طارئ للنظر في الوضع الناشئ واتخاذ القرار اللازم في هذا المجال.

فلنأمل جميعا أن المجتمع الدولي سوف يتمكن من القيام بمسؤولياته بما يحفظ عملية السلام ويدفعها الى الأمام، وبما يضمن تنفيذ الاتفاقات المعقودة، وبما سوف يؤدي بإذن الله الى التوصل الى السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة. أعطيه الكلمة الآن ليدلي ببيانه.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن مجلس الأمن قرر الآن ألا يتخذ إجراء يتعلق بقرار حكومة إسرائيل ببدء البناء في هار حوما وفي ١٠ أحياء في جميع أنحاء القدس معظم سكانها من العرب، يحدونا الأمل في أن يدرك مقدمو القرار المقترح أن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب للمناقشات بشأن المسائل المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين. إن عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية تقوم على الحوار المباشر والمنفتح والمنصب على القضايا الجوهرية بين الجانبين. وهذا الحوار أثمر عن التقدم التاريخي المحرز بالفعل. وان اتخاذ مواقف غير متوازنة من جانب أطراف خارجية لا يسعه إلا أن يضر بهذه العملية. ولقد أنشئت آليات بين إسرائيل والفلسطينيين لمناقشة جميع المسائل بيننا. ومفاوضات المركز الدائم ستستأنف في وقت لاحق من هذا الشهر، وستناقش فيها مسائل من قبيل مسألة القدس.

فلنساعد هذه الآليات ونساعد مفاوضات المركز الدائم هذه. ونحن على ثقة بأننا سنتوصل والفلسطينيين الى اتفاق على جميع المسائل المعلقة بيننا.

وتود حكومة إسرائيل هنا أن تؤكد مجددا التزامها الثابت بعملية السلام على جميع مساراتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥